

## النموذج الاقتصادي الصيني

شي جين بينغ يعيد اختراع رأسمالية الدولة. لا تقلل من شأن ذلك

زعيم الرجل القوي في الصين لديه أجندة اقتصادية جديدة

ترجمة<sup>1</sup>: د. سامر مظهر فنطقي

تتصاعد حدة المواجهة بين أمريكا والصين بشكل خطير. في الأسبوع الماضي، أعلن البيت الأبيض ما قد يرقى



إلى حظر وشيك على WeChat و TikTok (تطبيقات

صينيان)، وفرض عقوبات على قادة هونغ كونج وأرسل عضواً في

مجلس الوزراء إلى تايوان. هذا التصعيد في الضغط يعكس

جزئياً التوجه الانتخابي: كونك متشدداً مع الصين هو دعامة

أساسية في حملة الرئيس دونالد ترامب. إنه أيديولوجي جزئياً،

مما يؤكد الإلحاح الذي يعلقه صقور الإدارة على الرد على جميع الجبهات ضد الصين المتزايدة الحزم. لكنه

يعكس أيضاً الافتراض الذي عزز موقف إدارة ترامب تجاه الصين منذ بداية الحرب التجارية: أن هذا النهج

سيؤدي إلى نتائج، لأن رأسمالية الدولة الستيرويدية في الصين أضعف مما تبدو.

المنطق بسيط للغاية. نعم، لقد حققت الصين نمواً، ولكن فقط من خلال الاعتماد على صيغة غير مستدامة

للديون والإعانات والحسوبة وسرقة الملكية الفكرية. اضغط بقوة كافية وقد ينهار اقتصادها، مما يجبر قادتها

على تقديم تنازلات، وفي النهاية، لتحرير نظامهم الذي تقوده الدولة. وكما قال وزير الخارجية مايك بومبيو،

"على الدول المحبة للحرية في العالم أن تحت الصين على التغيير".

بسيط ولكنه خاطئ. كان الاقتصاد الصيني أقل تضرراً من حرب الرسوم الجمركية مما كان متوقعاً. لقد كانت

أكثر مرونة بكثير في مواجهة وباء كوفيد ١٩ يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة ١٪ في عام ٢٠٢٠

مقارنة بانخفاض بنسبة ٨٪ في أمريكا. سنتشن هي أفضل سوق للأوراق المالية الكبيرة أداءً في العالم هذا

العام، وليس نيويورك. وكما توضح إحاطتنا الإعلامية، فإن الزعيم الصيني، شي جين بينغ، يعيد اختراع

<sup>1</sup> Xi Jinping is reinventing state capitalism. Don't underestimate it, Aug 13th 2020, [Link](#)

رأسمالية الدولة في عشرينيات القرن الحالي . ننسى تجشؤ مصانع الصلب والحصى . تتمثل أجنحة السيد شي الاقتصادية الجديدة في جعل الأسواق والابتكار يعملان بشكل أفضل ضمن حدود محددة بإحكام ويخضعان لرقابة الحزب الشيوعي الشاملة . إنه ليس ميلتون فريدمان ، لكن هذا المزيج القاسي من الاستبداد والتكنولوجيا والديناميكية يمكن أن يدفع النمو لسنوات .

الاستخفاف بالاقتصاد الصيني ليس ظاهرة جديدة . منذ عام ١٩٩٥ ، ارتفعت حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأسعار السوق من ٢٪ إلى ١٦٪ ، على الرغم من موجات الشكوك الغربية . ورفض رؤساء وادي السيليكون شركات التكنولوجيا الصينية ووصفوها بأنها مقلدة . قال البائعون على المكشوف في وول ستريت إن المدن المهجورة من الشقق الخالية ستؤدي إلى انهيار مصرفي . قلق الإحصائيين من أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي تم العبث بها وحذر المضاربون من أن هروب رأس المال قد يتسبب في أزمة عملة . لقد تحدث الصين المتشككين لأن رأسمالية الدولة لديها تكيفت وتغير شكلها . قبل عشرين عاماً ، على سبيل المثال ، كان التركيز على التجارة ، لكن الصادرات الآن تمثل ١٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي . في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، أعطى المسؤولون لشركات التكنولوجيا مثل **Alibaba** و **Tencent** مساحة كافية للنمو لتصبح عمالقة ، وفي حالة **Tencent** ، لإنشاء تطبيق مراسلة **WeChat** ، وهو أيضاً أداة للتحكم في الحزب ( انظر المقال ) .

الآن المرحلة التالية من رأسمالية الدولة الصينية جارية – أطلق عليها اسم **Xinomics** . منذ توليه السلطة في عام ٢٠١٢ ، كان الهدف السياسي لشي هو تشديد قبضة الحزب وسحق المعارضة في الداخل والخارج . تم تصميم أجنحته الاقتصادية لزيادة النظام والمرونة ضد التهديدات . لسبب وجيه . ارتفع الدين العام والخاص منذ عام ٢٠٠٨ إلى ما يقرب من ٣٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي . تنقسم الأعمال بين الشركات الحكومية الرثوة وقطاع خاص من الغرب المتوحش مبتكر ولكنه يواجه مسؤولين مفترسين وقواعد غامضة . مع انتشار الحمائية ، تخاطر الشركات الصينية بأن تُحرم من الأسواق وحرمانها من الوصول إلى التكنولوجيا الغربية .

يحتوي علم **Xinomics** على ثلاثة عناصر:

أولاً، إحكام الرقابة على الدورة الاقتصادية وآلة الدين . لقد ولت أيام نوبات الإفراط في التمويل والإقراض . لقد أُجبرت البنوك على الاعتراف بالنشاط خارج الميزانية العمومية وبناء الهوامش الوقائية . المزيد من الإقراض يحدث من خلال تنظيف سوق السندات . على عكس رد فعل الحكومة على الأزمة المالية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، كانت استجابة الحكومة لفيروس كوفيد ١٩ مقيدة، مع حافظ يساوي حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف حجم أمريكا .

**المحور الثاني** هو دولة إدارية أكثر كفاءة، تطبق قواعدها بشكل موحد عبر الاقتصاد . حتى في الوقت الذي استخدم فيه الرئيس تشي القانون الذي فرضه الحزب لبث الخوف في هونغ كونغ، فقد أنشأ نظاماً قانونياً تجارياً في البر الرئيسي أكثر استجابة للأعمال التجارية . ارتفعت حالات الإفلاس ودعاوى براءات الاختراع، التي كانت نادرة في السابق، خمسة أضعاف منذ توليه منصبه في عام ٢٠١٢ . وقد تم تقليص الروتين: يستغرق إنشاء شركة الآن تسعة أيام . يجب أن تسمح القواعد الأكثر قابلية للتنبؤ للأسواق بالعمل بشكل أكثر سلاسة، مما يعزز إنتاجية الاقتصاد .

**العنصر الأخير** هو طمس الحدود بين الدولة والشركات الخاصة . تضطر الشركات التي تديرها الدولة إلى زيادة عوائدها المالية وجذب المستثمرين من القطاع الخاص . في غضون ذلك، تمارس الدولة سيطرة استراتيجية على الشركات الخاصة، من خلال خلايا حزبية داخلها . يعاقب نظام القائمة السوداء للائتمان الشركات التي تسيء التصرف . بدلاً من السياسة الصناعية العشوائية، مثل حملة "صنع في الصين ٢٠٢٥" التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٥، يتحول السيد شي إلى التركيز الشديد على نقاط الاختناق في سلسلة التوريد حيث تكون الصين إما عرضة للإكراه الأجنبي أو حيث يمكنها ممارسة نفوذها في الخارج . وهذا يعني بناء الاكتفاء الذاتي في التقنيات الرئيسية، بما في ذلك أشباه الموصلات والبطاريات .

كان أداء **Xinomics** جيداً على المدى القصير . تباطأ تراكم الديون قبل أن يضرب كوفيد ١٩ ولم تؤد الصدمات مزدوجة للحرب التجارية والوباء إلى أزمة مالية . تتزايد إنتاجية الشركات التي تديرها الدولة ويضخ المستثمرون الأجانب الأموال في جيل جديد من شركات التكنولوجيا الصينية . لكن الاختبار الحقيقي سيأتي بمرور الوقت . تأمل الصين أن يحافظ شكلها الجديد المتمحور حول التقنية على التخطيط المركزي على

الابتكار، لكن التاريخ يشير إلى أن صنع القرار المنتشر والحدود المفتوحة وحرية التعبير هي المكونات السحرية.

شيء واحد واضح: الأمل في المواجهة يليه الاستسلام مضلل. يجب على أمريكا وحلفائها الاستعداد لمنافسة أطول بكثير بين المجتمعات المفتوحة ورأسمالية الدولة في الصين. الاحتواء لن ينجح: على عكس الاتحاد السوفيتي، فإن اقتصاد الصين الضخم متطور ومتكامل مع بقية العالم. بدلاً من ذلك، يحتاج الغرب إلى بناء قدرته الدبلوماسية (انظر المقالة ) وإنشاء قواعد جديدة ومستقرة تسمح بالتعاون مع الصين في بعض المجالات، مثل مكافحة تغير المناخ والأوبئة، ومواصلة التجارة جنباً إلى جنب مع حماية أقوى لحقوق الإنسان والأمن القومي. لا يمكن التخلص من قوة اقتصاد الدولة الرأسمالي الصيني البالغة قيمته ١٤ تريليون دولار. حان الوقت للتخلص من هذا الوهم.